

الدراسات والبحوث

مخابر البحث العلمي في الجزائر تجربة رائدة

د. عبد الكريم بوصفصاف*



تعد المخابر في الجزائر من المبادرات الرائدة والواعدة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لتجميع الطاقات البشرية والإمكانات المادية والإبداعات الفكرية، بعد أن ظلت عملية البحث العلمي مبعثرة ومحتشمة في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة 1962 م، لا قوانين واضحة ولا آليات فاعلة، في توجيه واستثمار المبادرات العلمية وتوحيدها ضمن إطار مقنن ومنظم يسمح للمنتجات والإبداعات العلمية بالتطور والتطبيق في الميدان، وفقا لتوجيهات الدولة وطموحاتها الكبرى في ربح الرهانات العلمية والتكنولوجية التي أصبحت هدفا رئيسا لكل بلدان العالم لا سيما السائرة في طريق النمو للالتحاق بركب الأمم المتطورة، لأن قوة الدول في هذا العصر أصبحت تقاس بتطورها العلمي والتكنولوجي، لا بخصوصية أرضها واتساع مساحتها.

مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر:

- * ثالثا: هل كان التعاون الدولي حلاً لإشكالية البحث العلمي في العقدين الأولين من ظهور الجامعة الجزائرية في شكلها الوطني؟
- * رابعا: هل كانت سياسة الجزائر معالجة حقيقية عاجلة أم هي مجرد إجراءات سياسية واقتصادية فرضتها التطورات المستجدة على الساحة الوطنية؟
- * أولا: ما هي المنطلقات العلمية والثقافية التي انطلقت منها وتيرة البحث العلمي؟
- * ثانيا: ما هي المعالجات الأولية التي قدمت في الإطار المؤسسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؟
- * خامسا: إلى أي مدى ستستطيع المخابر الجديدة تعويض المؤسسات العلمية السابقة وحل معضلات البحث العلمي التي صعب على المؤسسات القديمة حلها؟

* مدير مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، فقد تأخر إنشاؤها بثمان سنوات (8) كاملة بعد الاستقلال الوطني ولم تؤسس إلا في سنة 1970 م، حيث ظلت شؤون التعليم العالي تدار من قبل مديريات وزارة التربية الوطنية، مما أدى إلى تأخر حركة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

غير أن سنة 1971 م قد فتحت الأمل على صعيد البحث العلمي بإحداث إصلاحات جديدة ومتطورة في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي، استهدفت الإسراع في توفير الإطارات والحرص على رفع مستوى التكوين والبحث، فتم "تكثيف البرامج" و"رفع ساعات الدراسة"، حتى وصلت إلى أكثر من اثنتين وثلاثين ساعة في الأسبوع وتم "فتح الجامعة على اهتمامات القطاع الإقتصادي والاجتماعي واكتشاف واقع المحيط الخارجي".

وفي هذا الإطار تأسست سنة 1973 م "الجلس المؤقت للبحث العلمي" (S.P.R.S) والتي حلّ هيئة التعاون العلمي (O.C.S) بين الجزائر وفرنسا. كما أنشئ أول مركز جزائري للتكفل بالبحث العلمي (O.N.R.S). والمنظمة الوطنية للبحث العلمي (C.N.R) والتي كانت تتكفل بمهام التوجيه والتحكيم والمتابعة.

وفي هذه السنة أيضا فتحت رسميا أبواب جامعة قسنطينة بعد أن كانت تؤدي رسالتها التعليمية جزئيا منذ سنة 1968 م بهياكل متواضعة، وهي الجامعة الجزائرية الثالثة بعد جامعتي العاصمة وهران.

وبظهور هذه المؤسسات العلمية الفتية بدأت مرحلة التحدي في مجالي التعليم العالي

* سادسا: هل يكفي الاهتمام بالجانب المؤسساتي والتجهيزي دون الاهتمام بالعنصر البشري في تامين أعمال هذه المخابر واستثمارتها في صالح الفرد والمجتمع؟

* سابعا: هل يكفي هامش الحرية الممنوحة الآن لمسيري المخابر في وضع هذه المؤسسات الجديدة على قضبانها المستقيمة؟

لقد ارتبط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ارتباطا عضويا في الجزائر بتطور الجامعة منذ استرجاع الاستقلال الوطني.

ومن المعروف أن الجزائر لم يكن يوجد بها عقب رحيل المستعمر الفرنسي سنة 1962 م سوى جامعة واحدة بالعاصمة لا يزيد عدد خريجها في السنة الواحدة عن مائة (100) شخص فقط.

ففي سنة 1963 م مثلا لم يتخرج منها إلا ثلاثة وتسعون (93) طالبا بشهادات جامعية من مختلف الفروع العلمية والأدبية.

ولم تكن السياسة الوطنية وقتئذ مهمة بالتعليم الجامعي بقدر ما كانت مهمة بالتعليم الابتدائي والثانوي لأن نسبة الأمية غداة الاستقلال، كانت مرتفعة جدا في البلاد إذ بلغت خمسة وثمانين في المائة (85 %) من الرجال وسبعة وتسعين في المئة (97 %) من النساء. في الوقت نفسه كانت مراكز ومحطات البحث العلمي الضئيلة تعتمد اعتمادا كليا على فرنسا، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعامل بإخلاص وسخاء مع مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر "المستعمرة الفذة بالأمس القريب".

وقد أدت هذه المرحلة الانتقالية إلى إنشاء "هيئة التعاون العلمي" (O.C.S) بين البلدين⁽¹⁾.

وبعد حل المنظمة سنة 1983 م تبنت الدولة الجزائرية سياسة علمية جديدة أكثر براغماتية وعقلانية ذات طموح كبير في هذا المجال ومنحت استقلالية في ميادين حساسة لقطاعات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي مثل: "الطاقة النووية، الطاقات المتجددة... الخ". وتدعم البحث العلمي سنة 1983 م بمؤسسة جديدة أطلق عليها اسم: "محافظة البحث العلمي والتقني" (C.R.S.T) والتي أحدثت آليات للتنسيق والتخطيط ما بين القطاعات ومهمتها الربط بين البحث العلمي والمتعاملين المعينين في مختلف الميادين.

والحق أن محافظة البحث العلمي والتقني كانت تظهر كأول هيئة علمية تمكنت من تحديد عدد من البرامج الوطنية. تتميز بالأولوية في محاولة للتوفيق بين العرض والطلب في سوق مجهولة على الإطلاق حتى ذلك الوقت. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قامت هذه المحافظة بتنظيم البحث سواء في مجال التشريع القانوني أو إنشاء هياكل أخرى للبحث:

* فأصدرت نصوص خاصة بالباحثين من جهة والبحث العلمي من جهة أخرى وإنشاء مركزين علميين هما: (CREAD - CRASC)، علاوة على إنشاء واحد وخمسين (51) وحدة بحث تبنت في إطارها أربع مائة (400) مشروع بحث في مجالات مختلفة.

ومن هنا فقد تم وضع برامج مختلفة في عشرين مجالا بداية من المناجم إلى غاية علم الآثار مروراً بالصحة والفلاحة وغيرهما من المجالات العلمية التكنولوجية الأخرى.

وبعد ثلاث سنوات من إنشاء محافظة البحث العلمي والتقني أي سنة 1986 م ارتفع

والبحث العلمي وظهرت "سياسة الجزارة" التي تهدف إلى الاعتماد على الطاقات الوطنية والتخفيف من عبء التعاون الدولي الذي كان له وجهان مختلفان - إيجابي وسلبي -.

إيجابي لأنه جعل الجامعة الجزائرية بوتقة واسعة لتصادم الأفكار والنظريات والمذاهب والإيديولوجيات المختلفة، التي فتحت الذمنية الجزائرية على مختلف الأنماط الحضارية في العالم.

وسلبية لأنها ساهمت بقسط وافر في زعزعة القيم الوطنية وإضعاف التقاليد التاريخية للشعب الجزائري بتلقين الشباب الجامعي آراء ونظريات طوبوية تختلف كلية عن الواقع الجزائري الذي عزل فيه المجتمع عن التأثيرات الحضارية الإنسانية المتغيرة قرناً وربع قرن من الزمن.

وفي هذا المقابل أدت سياسة الجزارة إلى إضعاف التكوين والبحث العلمي نتيجة الإمكانات المادية وغياب الكفاءات العلمية العالية من هذه الإطارات الوطنية.

أما البحث العلمي الذي كان قائماً في تلك الفترة، فإنه ظل محصوراً في إطار إنجاز الرسائل الجامعية من الطور الأول والثاني، وكان عدد الأستاذة الباحثين الجزائريين على أصابع اليد.

ومع ذلك كله فقد استطاعت المنظمة الوطنية للبحث العلمي (O.N.R.S) منذ تأسيسها حتى حلها سنة 1983 م - وبالرغم من الصعوبات المادية والبيداغوجية التي واجهتها - أن تنجز مائة وتسعة (109) برامج بحث علمي، وتأطير مائتي (200) رسالة جامعية من الطور الأول والثاني ونشر ألفين وثلاثمائة وأربعين (2340) مقالا علميا(2)

* وإصدار القانون البرنامج في سنة 1998 م⁽³⁾. والقانون⁽⁴⁾ المتضمن تأسيس المخابر ووحدات البحث سنة 1999 م، ونحو ذلك من القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت في هذا السياق.

وجملة القول أن البحث العلمي الجامعي في الجزائر حتى سنة 2000 م ظل يمثل نسبة (95%) من كل النشاط العلمي في البلاد. ولم يعرف اهتماما متزايدا إلا في أواخر الألفية الثانية عندما توفرت الإطارات الوطنية ذات الكفاءات العالية، وشعرت الدولة بضرورة الأخذ بهذا الإختيار في كافة المجالات وعلى مستوى كل الأصعدة الوطنية.

وفي إطار هذا المنظور الجديد والنظرة المتفتحة لأسباب الرقي والتقدم العلمي والإقتصادي والاجتماعي والسياسي، نشأت مؤسسات علمية جديدة في مختلف العلوم والتكنولوجيا أطلق عليها اسم: "مخابر البحث".

* المخابر وأهميتها في مجالي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

لقد نص القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي السالف الذكر على تأسيس المخابر ووحدات البحث بهدف ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية في البلاد، وتحديد وتوفير الوسائل الضرورية ورد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث، ودعم تمويل النشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مثل:

عدد الباحثين ارتفاعا ملحوظا سواء من خريجي الجامعات الوطنية أو العائدين من الخارج بعد تكوينهم في جامعات عربية وأجنبية عديدة.

وتماشيا مع هذه الأعداد المتزايدة من الخريجين الجامعيين، أنشئت "المحافظة السامية للبحث" لدى رئاسة الجمهورية، فتبلور البحث العلمي وأصبح تطوره مكسبا لا رجعة فيه وأضحى عدد الباحثين الجزائريين في الفترة ما بين (1986 - 1989 م) يقدر بألفين وسبعمائة (2700) باحثا.

وعرفت الجامعة الجزائرية والبحث العلمي، منذ هذه الفترة، تطورا جديدا فألغيت "كتابة الدولة" سنة 1993 م، وأسند "البحث العلمي" إلى وزارة التعليم العالي وأدخلت طرق وأساليب ومناهج متطورة (ميطادلوجيا) في تنظيم البحث العلمي والجامعي، ولكن خلال الفترة الواقعة ما بين (1993 - 1998 م) - وهي قمة الأزمة السياسية في الجزائر - تميز البحث العلمي بالهزل والتفرق والتشتت ولكن منذ سنة 1998 م بدأ قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يسترد مكانته ويدعم قواعده وبدأت مرحلة التمرکز والتوحيد تبرز جليا في التنظيم والتقنين والتسيير لإنجاز برنامج وطني مسطر على مدى خمس سنوات، وكان الهدف من كل هذه التدابير والتنظيمات جمع شتات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات خاصة ووضع آليات فاعلة تقضي به إلى نتائج ملموسة في واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا السياق أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (A.N.D.R.U)، والوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي في ميدان الصحة (A.N.D.R.S).

لإنجاز مشاريع البحث، ولم يتوقف القانون عند تحفيز الباحثين ودفع الحركة العلمية نحو التطور، بل فقد نصت المادة السابعة والثلاثين على أن تضع الدولة الوسائل اللازمة لتسهيل نشر نتائج البحث وإنتاج الدوريات والمؤلفات العلمية والتقنية وتوزيعها وحمايتها.

كما جاء في المادة التاسعة والثلاثين من هذا القانون، التزام الدولة السماح للباحثين بالوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية العالمية والإفادة منها، وتشجيع التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وتطبيقا لمنطوق المادة التاسعة عشرة من القانون السالف الذكر حدد المرسوم التنفيذي رقم (99-344) قواعد إنشاء مخابر البحث الخاصة أو المشتركة وتنظيمها وتسييرها داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين والمؤسسات العمومية الأخرى على النحو الآتي:

* أولا: ينشأ مخبر البحث على أساس أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بالبلاد.

* ثانيا: مدى حجم وديمومة البرنامج العلمي أو التكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث.

* ثالثا: مدى أهمية النتائج المنتظرة من تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية.

* رابعا: أهمية نوعية وحجم الوسائل العلمية والتقنية المتوفرة أو الممكن توظيفها.

* خامسا: الوسائل المادية والمالية المتوفرة أو الواجب اقتناؤها.

الندوات والملتقيات وطبع الكتب والدوريات العلمية والمنجزات التكنولوجية المختلفة، وتأمين المنشآت المؤسسية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

ولبلوغ هذه الأهداف كلها نص القانون على أن تقوم كل الدوائر الوزارية والمؤسسات الخاصة كل فيما يخصه، باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار الهياكل التابعة لها.

وقد نصت المادة التاسعة عشرة من هذا القانون على إنشاء مخابر ومصالح بحث داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين أو مشتركة أو في إطار المؤسسات العمومية، تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعدية.

أما المادة الثلاثون (30) من هذا القانون فقد نصت ضمان استقلالية المسعى العلمي وحرية التحليل والحصول على المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة وكذا المشاركة في الملتقيات العلمية والتكوين المستمر للأستاذة الباحثين الدائمين والباحثين العاملين لوقت جزئي ومدعمي البحث، وتنقل الباحثين وفرق البحث بين ميادين البحث المختلفة والمؤسسات المساهمة فيه.

وفي الوقت نفسه نصت على أن هؤلاء الباحثين مطالبون بالخضوع إلى واجب التحفظ وأخلاقيات وآداب المهنة.

وبناء على المادة الوحيدة والثلاثين يضمن القانون في الظروف الأكثر ملاءمة، الاستقرار والتشغيل والأجور والخوافز، بما فيها الاستفادة من إيرادات البحث العلمي والتكاليف الضرورية

سابعا: ترقية نتائج أبحاثه ونشرها.

ثامنا: جمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتمثيلها وتسهيل الإطلاع عليها.

تاسعا: المشاركة في وضع شبكات بحث ملائمة.

* أما موارد المخابر فتحصل من المصادر الآتية: أولا: مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ثانيا: اعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الأحلق.

ثالثا: نشاطات تقديم الخدمات والعقود.

رابعا: البراءات والمنشورات.

خامسا: مساهمات المؤسسات الوطنية أو الدولية.

سادسا: الهبات والوصايا.

والحق أن هذه المخابر هي مكسب علمي متميز لم يسبق له مثيل فازت به الجامعة الجزائرية في موفى "الألفية الثانية" لأنه منح الأستاذة الباحثين هامشا معتبرا من الحرية في الإنتاج والنشر والتسويق وإنفاق الميزانية فيما يخدم الأغراض العلمية والبيداغوجية للمخبر.

ولقد تفاعل الأساتذة الباحثون المهيكلون ضمن هذه المؤسسة العلمية الجديدة تفاؤلا كبيرا في الوصول إلى نتائج علمية ملموسة طالما ظلت حلما قابعا في الأذهان، غير أن هذا التفاؤل لا يزال مرهونا في تصور الباحثين بأهمية هامش الحرية الممنوح للمسيرين وبالخوافز المادية والتشجيعات الأدبية التي ستوفرها الدولة ومختلف المؤسسات المعنية لأعضاء هذه المخابر، لأن البحث العلمي الثمر لا يتأتى إلا

ويتكون المخبر من أربع فرق بحث على الأقل، ومجموعة من المشاريع العلمية والتكنولوجية القابلة للبحث والتطوير التكنولوجي.

يسير المخبر مدير ومجلس يتكون من مسؤولي ورؤساء فرق ومشاريع البحث.

ويتولى المدير الإدارة العامة والتسيير المال للمخبر، ويكون الأمر بصرف الاعتمادات المخصصة للمخبر.

ويقد مسؤولا عن السير الحسن لمخبر البحث ويمارس السلطة السلمية على كل مستخدم في البحث ومستخدمي الدعم العاملين بالمخبر.

ويمكن لمدير المخبر أن يستعين في إدار مهامه بباحثين يعملون بوقت جزئي بعد استشارة مجلس المخبر.

* مهام المخابر:

تضطلع المخابر بالمهام الآتية:

أولا: تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ثانيا: الدراسات وأعمال الباحثين التي لها علاقة بالهدف الذي أنشئ من أجله.

ثالثا: المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطه.

رابعا: المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطويرها.

خامسا: المشاركة على مستواه في تحسين تقنيات وأساليب الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطويرها.

سادسا: المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث.

سنة 2001 م، دام ثلاثة أيام أُلقي خلالها خمس وثلاثين محاضرة في شتى المعارف الفلسفية والفكرية، حضرها عدد غفير من الطلبة والأستاذة والمهتمين من داخل الجامعة وخارجها وقد أطر هذا الملتقى كبار الفلاسفة العرب أمثال: د. "حسن حنفي" من جامعة القاهرة.

كما تم آخر بالإشتراك بين الخبر وقسم التاريخ، جرت فعاليته يومي 23 - 24 من شهر (نيسان، أفريل) سنة 2001 م تحضره نخبة من الأساتذة الباحثين الجزائريين والمغاربة والتونسيين والمصريين واللبنانيين.

وتفعيلا واستثمارا لهذه الندوات والملتقيات، تقرر جمع كل المحاضرات التي أُلقيت خلالها وطبعها في كتب خاصة، تنشر على حساب الخبر.

* ثالثا: إصدار مجلة علمية بعنوان "الحوار الفكري" بمعدل عشرين في السنة تكون مفتوحة لكل الأقسام العلمية والفكرية المبدعة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بصورة عامة.

* رابعا: استضافة شخصيات علمية معروفة على الساحة الفكرية وفتح حوار معها من قبل أعضاء الخبر وطلاب الدراسات العليا.

* خامسا: طبع أعمال مشاريع البحث الخاصة بأعضاء الخبر ونشرها وتوزيعها على المكتبات والمعارض الوطنية وتبادلها مع مؤسسات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه. وفي هذا السياق يصدر اليوم العدد الأول من مجلة الخبر التي ستكون منبرا علميا معبرا عن آمال وطموح الأستاذة الباحثين في كسب الرهانات العلمية المستقبلية تماشيا مع التطورات العلمية السريعة، التي يشهدها العالم في مطالع الألفية الثالثة في حياة البشرية حسب التقويم الشمسي.

في ظروف نفسية واجتماعية واقتصادية مرضية للعاملين في هذا الحقل ولا شك أن الدول المتقدمة في هذا المضمار لم تحقق هذه النتائج العلمية المذهلة بالاعتماد على تطوع الباحثين واستعدادهم التلقائي للتضحية في هذا الميدان فحسب، وإنما بتوفير الدعم المادي والمالي والمعنوي والقانوني للكفاءات العلمية والتكنولوجية من أبناء الوطن.

حقا أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن ورائها الدولة الجزائرية - طبعا - قد تعاملت بسخاء مع هذه المؤسسة العلمية الجديدة فيما يخص التجهيزات العلمية والإدارية والاتصالية وفقا لظروف البلاد وقدرتها الاقتصادية غير أن الباحث المهيكّل في هذه المؤسسة ما يزال يتساءل متى تعطى الأولوية القصوى للباحثين ونتائج البحث العلمي؟

بالرغم من هذه التساؤلات والإستفسارات المثارة من قبل الأستاذة الباحثين فإن "مخبرنا للدراسات التاريخية والفلسفية" قد سطر لسنة 2000 م - 2001 م برنامجا علميا مكثفا على النحو الآتي:

* أولا: تنظيم ندوات علمية أسبوعية تطرح وتناقش فيها قضايا علمية مستجدة على الساحة الفكرية والفلسفية والتاريخية والاجتماعية.

* ثانيا: تنظيم ملتقيات دولية في التاريخ والفلسفة وفي سائر العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، وقد تم في هذا الإطار تنظيم ملتقى دولي بالإشتراك بين مخبر وقسم الفلسفة في موضوع فلسفي تاريخي بعنوان: "أرسطو وامتداداته الفكرية في الفلسفة العربية الإسلامية" وذلك في شهر (شباط، فيفري)

الهوامش

(1) - بلمير "مدير فرعي"، بمديرية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية تقديم مشاريع البحث الجامعي (C.N.E.R.U)، عرض مقدم في اجتماع تنصيب اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر: 12 فيفري 2000 م، ص 67.

(2) - بلمير، المرجع السابق، ص 67.

(3) - قانون رقم 98-11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 هـ الموافق 22 أوت سنة 1998، يتضمن

(4) - مرسوم تنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21 رجب عام 1420 هـ الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1999 م، الخاص بتجديد قواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 77: 24 رجب 1420 هـ، ص 5.

معالم فجر التاريخ في الشرق الجزائري

د. محمد الصغير غانم*



حتى يتسنى لنا تحديد مفهوم فجر التاريخ في بلاد المغرب القديم عامة والشرق الجزائري خاصة، لا بد أن نعود إلى الحقبة التي سبقتها بفترة النيوليتية التي هي عبارة عن وضعية حضارية معينة اتصلت بصناعة الحجارة التي شذبت وصقلت بطرق خاصة، وبعض الصناعات الأخرى مثل الفخار والعظام وتدجين الزراعة، ثم استئناس الحيوانات، وقد ازدهرت في هذه المرحلة الرسوم الصخرية أيما ازدهار. إضافة إلى بداية صناعة الأدوات المعدنية التي تدرجت في التسميات كالنحاس والبرونز، ثم الحديد... إلخ. أما مصطلح فجر التاريخ (La protohistoire)، فإنه يعني تحديدا معارفنا على ذلك الخيط الرفيع الذي يتوسط نهاية ما قبل التاريخ ممثلة في العصر الحجري الحديث وبداية الفترة التاريخية ممثلة في المرحلة الليبية - الفينيقية.

كلها متدرجة، وهناك من عرفها بالثورة النيوليتية⁽¹⁾.

إننا نغادر ما قبل التاريخ بفجر التاريخ وذلك عندما نترك بعض البصمات في تاريخ البشرية التي تعيش التاريخ، ذلك لأن بشرية فترة التاريخ القديم كانت تهتم بأولئك الذين لا يزالون يعيشون على هامش التاريخ وذلك قصد إدخالهم إلى عالم الأبجدية.

أعود فأقول ليس سهلا أن نحدد الكرونولوجي التاريخي لفجر التاريخ في بلاد المغرب القديم، ذلك لأن بداياته لا تختلف أبدا عن نهاية النيوليتي. كما أن نهايته هي الأخرى غير محددة

حين إذن نحن نيوليتيون عندما نمارس صقل الحجارة وصناعة رؤوس السهام، ونحن تاريخيون عندما نمارس الكتابة ونأسس القرى والمدن.

أما حلقة الربط التي تجمع ما قبل الكتابة وفترة الكتابة، فهي التي نسميها فجر التاريخ والتحليل في هذا الموضوع صعب للغاية. فقد دخلت سواحل بلاد المغرب الفترة التاريخية بمجيء الفينيقيين وبداية تأسيس المدن وبقي داخل المنطقة المغاربية يسائر حياة ما قبل التاريخ حتى الحقبة النوميدية.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الفخار لأول مرة وممارسة الزراعة البدائية البعلية، ثم تربية الحيوانات لم يتم في وقت واحد، بل جاءت

* أستاذ التاريخ القديم، جامعة قسنطينة.

منهما مرتبطة بالمناخ المتمثل في الجفاف النهائي للمنطقة الصحراوية حيث ازدهرت الحضارات النيوليتية. وثانيهما تقنية تمثلت في تطور الإبحار بفضل التحكم في استعمال الأخشاب وإدخال القار في طلي القوارب والسفن⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عصور ما قبل التاريخ، كان الإنسان في شمال إفريقيا قد استعمل القبور لدفن موته، وبالطبع فإنه مارس طقوسا جنازية لم تكن معروفة في بدايتها، ذلك لأن البقايا المادية البسيطة للنياندرتالين التي عثر عليها في شمال إفريقيا لا تعطينا فكرة على كيفية الدفن تلك وعليه فإن معارفنا حولها تبقى واضحة حتى العصر الباليوليتي اللاحق.

إن بقايا مدافن الإبيرو - مغاربة في كل من أقاليم بورنيال بالجزائر وتافورالت بالمغرب الأقصى تجعلنا نؤكد من وجود بقايا ضمن نفايات تلال الرماديات التي وجدت في المنطقة المغاربية⁽⁴⁾. ولم تظهر معالم الآثار الجنازية جيدا إلا باقتراب العصر الحجري الحديث. وقد تمثلت لأول مرة في بقايا مقابر كوليمناطة (Columnata) بتيارت وكذا رمادية رشقون المقابلة للجزيرة التي تحمل نفس الاسم. وكانت بقايا العظام الإنسانية في هذه الأخيرة قد وجدت تحت غطاء من الحجارات والأثرية المختلطة بالرماد في الموقع.

غير أنه بعد مرور فترة طويلة بدأ المغاربة القدماء يعتنون بدفن موتاهم ولذلك خصصوا لهم أماكن في أرضية الكهوف التي كانوا يسكنونها. وحول هذا الموضوع يشير س. جزيل (S.Gsell) في الدراسات التي قام بها في أرضية بعض الكهوف المغاربية إلا أنه في نهاية فترة ما قبل التاريخ كانت بقايا عظام الموتى وبقايا أغذية

إن نقص الوثائق الهامة المكتوبة الخاصة بالفترة الفينيقية، جعل آثارها لا تعطي نتائج علمية إلا يوم أن طبق المهتمون بها الأسلوب العلمي في أبحاثهم الآثرية التاريخية من ذلك نذكر ما قام به ب. سينتاس (P.Cintas) في دراسته للمستقرات الفينيقية - القرطاجية الساحلية في شمال إفريقيا. وقد توصل في أبحاثه تلك إلى أن الفترة البونية لا تمت بصلة إلى فجر التاريخ، بقدر ما تنتمي إلى الفترة التاريخية⁽²⁾.

أخلص من كل ما سبق إلى أن فجر التاريخ في بلاد المغرب القديم لا يتوقف على الفترة السابقة له والمعبر عنها بما قبل التاريخ، كما أنه لا يتوقف أيضا على الفترة التاريخية اللاحقة له. ولذلك فإن وجوده يطرح إشكالية تبنى على تحديد الفترة التاريخية نفسها. إن فجر التاريخ في شمال إفريقيا يكتسب شخصية خاصة وذلك على أساس الاختلافات الكبيرة التي يتعارض فيها مغرب ما قبل التاريخ مع الفترة التاريخية.

وفي الواقع، فإن شمال إفريقيا أثناء آلاف السنين لم تكن تشكل إلا جزء من شمال القارة الإفريقية المترامية الأطراف. وحتى في فترة النيوليتي كان مصير منطقة شمال إفريقيا مرتبطا إلى حد كبير بما يجري في الصحراء من حيث المناخ وتحرك الإنسان.

غير أنه منذ الفترة الفينيقية في شمال إفريقيا يلاحظ بروز لمسة حضارية بحر متوسطة تعم المنطقة الساحلية دون النفوذ إلى الداخل فيما عدا في بعض المناطق القريبة.

ومن جهته يعرف فجر التاريخ بتلك التغيرات الموجهة التي ارتبطت بظاهرتين هامتين، الأولى

غموض آثار فجر التاريخ؛

تبدو آثار ما قبل التاريخ فقيرة من حيث المدلولات التاريخية التي تعطينا فكرة عن نوعية الحياة والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يتابعها الإنسان في تلك الفترة.

غير أن النتيجة التي استطاع الباحثون الوصول إليها هي تأكيد وجود جماعات بشرية مستقرة في المناطق الداخلية في شمال إفريقيا التي كانت لا تدور في فلك الدولة القرطاجية، وإن تلك الجماعات تمارس الدفن وبعض العادات الجنائزية الأخرى المختلفة⁽⁹⁾

إن آثار فجر التاريخ في بلاد المغرب القديم غالبا ما تتمثل في تلك الآثار الميجاليتية التي وجدت متناثرة في بعض المناطق. وقد أظهرت الحفريات التي جرت في مواقع تلك الآثار الجنائزية وبعض اللقى القليلة التي لا يوجد لها تفسير أحيانا، وحتى إن وجدت فهي واهية. غاية ما هنالك أن نوعية بناء تلك القبور والأثاث الجنائزي القليل الذي وجد داخلها وكذا الطقوس الجنائزية تعكس بصدق حياة أناس تلك الفترة. وحتى نكون صورة تقريبية واضحة عن أناس فجر التاريخ لا بد من مراقبة النتائج التي توصلت إليها الحفريات في تلك المقابر الجنائزية ومقارنة أثاثها بذلك الذي يوجد في مناطق الاستقرار المعروفة. والعائق الوحيد في هذه الطريقة هو أن أناس فجر التاريخ لا يزالون مجهولين. وغير ممكن أن نكتشفهم من خلال مقابر غير محددة وممتدة تاريخية تثبت تأكيد آثاث تلك المقابر، الأمر الذي يجعلنا نسلم مع كثير من الباحثين باستمرارية استعمال تلك المقابر منذ فترة زمنية في القدم حتى الفترة الرومانية⁽¹⁰⁾.

الإنسان القديم من عظام الحيوانات تبرهن على مدى الامتزاج⁽⁵⁾.

كذلك فإن بقايا اللون الأحمر الذي وجد على مجموعة الجثة التي عثر عليها في الدامس الأحمر بالقرب من تبسة تكشف بأن العظام الإنسانية التي عثر عليها في الملاجئ لم تكن قد أهملت هكذا، بل مارس الإنسان عليها طقوسه الجنائزية المستمدة من اعتقاده بأن اللون الأحمر يعوض الدم الذي يجري في العروق⁽⁶⁾.

إن تناثر بقايا عظام الموتى في أرضية كهف العقاب بتونس يدل على التغيرات التي حصلت في دفن جثث الموتى على مر العصور، والتي تجعلنا نعتقد بأن دفن الجثة بعد تجردها من اللحم في الهواء الطلق كان يتم في أرضية الكهوف التي يسكنها الأحياء رغم ما يوحيه ذلك من خوف واشمئزاز لديهم⁽⁷⁾.

وعليه فإن إعداد وضع القبور خارج كهوف السكن وخلق ما يسمى بالمقابر الواسعة مثل بونورة ركنية في الشرق الجزائري يشخص لنا نقلة جديدة في دفن جثث الموتى. مما ترتب عنه تزايد المقابر الميجاليتية الجنائزية التي غطت الكثير من مناطق شمال إفريقيا. في حين اختفت بقايا الدعائم ومنازل الطوب والحجارة التي لم تزود بأسس تحفر داخل الأرض وكل أنواع التجمعات السكنية الأخرى.

إن هذه التغيرات في عادات الدفن والمتمثلة في إبعاد جثث الموتى عن سكن الأحياء يجعل الباحث يلمس الفصل النهائي بين الأحياء والأموات وهو دليل على بداية مرحلة عرفت بفجر التاريخ لدى الباحثين⁽⁸⁾.

المغاربة القدماء المستقرين في داخل المنطقة على اقتناء بضائعهم المصنعة عن طريق المبادلة⁽¹¹⁾.

وعليه يمكن أن نميل إلى الرأي القائل بأن تركيبة المجتمع المغربي القديم كانت ريفية ذات طابع بدوي. وقد استمرت على ذلك أثناء فترة التاريخ القديم إلى درجة أن نسبة المتحضرين كانت ضعيفة بين السكان المحليين الخارجين على المجال القرطاجي.

كما يلاحظ أيضا بأنه خارج المدن الفينيقية وتلك التي أسسها القرطاجيون على السواحل الإفريقية وبعض الجزر القريبة منها، كما يسود هناك نوع من الفراغ العمراني فيما عدا بعض المدن النوميدية التي أشارت إليها نصوص المؤرخين القدماء وذلك منذ القرن الثالث ق.م⁽¹²⁾. غير أن تلك المدن التي أسسها السكان المحليون، لم تكن في الواقع سوى تجمعات وحصون يلتجئون إليها وقت الحاجة، ولم يبق من آثارها المادية إلا تلك البقايا التي عثر عليها ضمن آثار المدن الرومانية التي بنيت واستمرت في نفس المواقع وذلك مثل مدينة دوقة ومكشر وتبسة وقلمة، ثم سيرته التي تعتبر كلها ذات نشأة محلية نوميدية.

مهما كان غموض فترة ما قبل التاريخ، يبقى الأثاث الجنائزي هو الوثيقة الوحيدة الأثرية الدالة على تلك الفترة. غير أن الإشكالية تكمن في أن ذلك الأثاث كان مكونا من أدوات تتصف بالظرفية ولم تستعمل بصفة دائمة، ومن المستحسن حينئذ أن نعرف مميزاتها الأساسية، ذلك لأنها الشواهد الوحيدة التي تشير إلى ذلك الماضي الذي يمكن أن نسمي حضارته بالحضارة الريفية المغربية.

كما تدل تقنية بناء المقابر البدائية البسيطة على التلاؤم مع حياة تلك الجماعات البشرية الريفية التي كانت تتقدم ببطء. وقد احتفظ الفخار المغربي القديم بمواصفات ووحدة صناعية امتدت عبر العصور بحيث بات يصعب التفريق ومعرفة الكسر الفخاري للأواني التي صنعت في فترة ماسينيسا وبين تلك التي صنعت منذ أزمنة قديمة. وليس بغريب مثلا أن نثر على صناعة فخارية حديثة في المناطق الجبلية المشابهة لتلك التي توفرت في الماضي سواء أكان ذلك في مقابر البازيناس والدولن أو الحوانيت مثل تلك التي عثر عليها في كل من قسطل (Gastel) ومنطقة الأوراس، ثم نقرين (Négrine) وبعض قبور ركنية بونوارة والمواقع القسنطينية الأخرى التي عثر فيها على فخار محلي. إن الآنية الفخارية العائدة إلى "الفخار النموذجي" (La Céramique modelé) التي قد يعثر عليها مثلا في قبر ميجاليتي، لا يمكن تأريخها إلا بالرجوع إلى وثائق تحمل قيمة تاريخية عثر عليها في مناطق أخرى صنفت أدواتها تاريخيا.

بمثل هذه الشروط فشلت كل المحاولات التي ترمي إلى تثبيت تأريخ مقابر فجر التاريخ في بلاد المغرب القديم اعتمادا على الأثاث الجنائزي الذي استخرج منها.

إن المؤشر الذي يجعل الأثاث الجنائزي العائد إلى الفترة السابقة للقرن الثالث ق.م معنم في القبور الدولينية يؤكد في نفس الوقت أن البضائع القرطاجية المصنعة لم تنفذ إلى داخل بلاد المغرب القديم إلا ببطء شديد. وبذلك يمكن أن نقول أنه مرت عدة قرون بين فترة وصول البحارة الفينيقين واستقرارهم على السواحل الإفريقية وبين إقبال

والخامس ق.م، وهي من نوع الفخار النموذجي (modelés).

وعلى العموم يمكن أن تسمح لنا دراسة الطقوس الجنائزية إلى جانب الفخار معرفة وجود أناس مستقرين وآخرين متنقلين في مناطق مختلفة من بلاد المغرب القديم لا سيما في المنطقة الشرقية منه والتي كانت تقطنها القبائل النومية وتلك السهول الموجودة على الحيط الأطلسي التي كانت تؤمها القبائل المورية. وتبرهن بقايا آثار فجر التاريخ على وجود تركيبة اجتماعية جديدة بالاهتمام.

إن بناء المعابد والأضرحة الكبرى في بلاد المغرب القديم يجعلنا نفترض أنه كانت هناك تجمعات هامة من اليد العاملة شاركت في بناء تلك الأضرحة الضخمة المشار إليها سواء أكان ذلك تحت الإستعباد والقهر أو حبا في تخليد ذكرى الشخصية التي كانت لها السيادة عليهم. كما إن بناء الأضرحة المشار إليها في حد ذاته يبرهن بما فيه الكفاية على مدى استفادة الحضارة المغاربية القديمة بفن العمارة المشرقي والإغريقي، وهو دليل قاطع على أن المغرب القديم لم يكن منعقلا على نفسه منذ القرن الثالث ق.م على أقل تقدير⁽¹⁵⁾.

ويستفاد من المدافن القديمة المتوافرة بالقرب من ضريح المدراسن بأن السكان النوميديين القدماء كانوا في بداية الأمر يتجمعون في شكل عائلات كبيرة أو فيديريالات يرأسها أشخاص أقوياء لهم مكانتهم في المجتمع سواء أكان ذلك في شكل رؤساء قبائل أو أغاليد⁽¹⁶⁾.

وبصفة عامة نقول، إنه إذا كانت المدن خلال فترة فجر التاريخ في داخل بلاد المغرب القديم نادرة، وإن التجارة بين سكان السهول والجبال

إن الحقيقة التاريخية تفرض علينا أن نقول بوضوح أنه لم تكن هناك نصوص قديمة تؤكد وجود أواني فخارية في المقابر الميجاليتية القديمة تتمتع بمواصفات أواني المستقرين حاليا في المنطقة⁽¹⁷⁾ وأن المقابر التي احتوت على الفخار كانت قريبة من مناطق الزراعة البعلية في الداخل التي مارس أصحابها فلاحا الأرض، وكانوا يأكلون القمح مثل ما أشار إلى ذلك المؤرخ الإغريقي هيكاتوس الميلي⁽¹³⁾.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التوصل إلى تحديد تاريخ الأثاث الجنائزي لفترة ما قبل القرن الثالث ق.م اعتمادا على فخار دولاب الخراف الذي يعتبر فخارا مجلوبا وذلك بناء على ما ذهب إليه س. جزيل وب. سينتاس وكامبس. هذا الأخير الذي قارن "إناء الماء الفخاري" (Une gourde) من النوع القبرصي الذي عثر عليه بمتحف سيرتا والذي جلب من دولمن بوشان (Bou chéne) بذلك الذي عثر عليه ب. سينتاس بتيبازة والذي تقترب صناعته في القرن الرابع قبل الميلاد⁽¹⁴⁾.

كذلك يمكن أن نؤرخ فخاريات المقابر الجنائزية التي عثر عليها بموقع تل سيدي سليمان وتلك التي عثر عليها أثناء التنقيبات التي جرت في كل من موغادور (Mogador) وبنسا (Benassa) بالمغرب الأقصى، بما قبل القرن الرابع قبل الميلاد. وهو دليل على التبادل التجاري الليبي- الفينيقي الذي كان يتم خلال تلك الفترة. ونفس الشيء يقال في المقابر الساحلية بالنفيدة بالساحل التونسي التي لم يعثر فيها فخاريات دولاب الخزاف.

أما عن فخاريات مقابر رشقون بالمغرب الجزائري، فإنها تعود إلى القرنين السادس

درسوا هذا الميدان كانوا يعطون أهمية للبحث الأثري عن الأدبي التاريخي ومع أن البحث الأثري أيضا لا يفيد في كتاب تاريخ القبائل غير المستقرة والمجموعات البشرية التي هي في طريق التكوين الحضاري، ذلك لأن مخالفتها الحضارية تكاد لا تذكر فإن دراسة فجر التاريخ يمكن معالجتها اعتمادا على الوثائق المادية والكتابية القليلة. وهو الإمتياز الذي لا يتوفر في فترة ما قبل التاريخ والذي يعتمد في دراسته إلا على بقايا الحجارة ونوعية تهذيبها، وبذلك فإن دراسته تخضع للبناء التعسفي الذي يعتمد على الفرضيات والمقارنات والتدرج في التشذيب⁽¹⁹⁾

بناء على ما سبق، فإن طرق دراسة آثار فجر التاريخ تكون مرنة إذا ما قيس بمثلتها في ما قبل التاريخ التي تعتمد كما أشرنا إلى ذلك على تشذيب الحجارة ودراسة التطابق الأرضي والأحكام التعسفية. وبالمقابل فإن دراسة آثار فجر التاريخ ليست لها سهولة الآثار الكلاسيكية التي يمكنها الإعتماد على دراسة النصوص الكتابية في شرح كثير من القضايا.

وهذا يمكن أن نقول انه بالنسبة للفترة التاريخية، فإن الآثار تكون فيها عبارة عن أداة مراقبة تجهل الباحث في كثير من الأحيان يثري ويعمق معارفه⁽²⁰⁾.

على غرار البحث في ما قبل التاريخ، فإن الباحث في آثار فجر التاريخ يدرس هو الآخر البقايا المادية مثل الفخار والأدوات المعدنية كالخلي وكذا العظام المتبقية في المقابر الميجاليتية، وكلها أشياء ترشدنا لكيفية ونوعية الحياة والعلاقات التي كانت متوافرة عند أصحاب الموقع الأثري.

كانت منحصرة في بعض المبادلات التلقائية البسيطة، فإنه كانت هناك علاقات تمثلت في التعامل مع المدن الفينيقية الساحلية، وعلى ذلك فإن العثور في مدينة تيديس على تمثال سفانكس (Sphynx) مصنوع من البرونز عائد من خلال نوعية صناعته إلى القرن السادس ق.م يجعلنا نقر بتلك العلاقات التي كانت بين الداخل والسواحل⁽¹⁷⁾

كذلك يمكن أن نلمس تلك العلاقات بين سواحل بلاد المغرب القديم ودخله ممثلة في تلك الكسر الفخارية البونية التي عثر عليها في سهل الشلف والعائدة إلى القرن الرابع ق.م.

أما عن وجود الفخاريات البونية بسيرتا، فإنه لا يستبعد أن تكون قد استقرت بها جالية فينيقية تمارس التجارة مع السكان المحليين وتعمل على خدمة عبادة الإلهين بعل حمون والإلهة تانيت بني بعل وذلك منذ القرن الثالث ق.م⁽¹⁸⁾. وفي نفس العصر انعكس أسلوب الصناعة الفخارية البونية - الإيبيرية على فخاريات مناطق المغرب الأقصى مما جعله يأخذ طابعا خاصا وجدت بقاياه في الطبقات العميقة في مدينة بنسا (Banassa)، وفولوبليس (Volubilis) بالمغرب الأقصى.

بناء على ما سبق، يمكن أن نقول بأن بلاد المغرب القديم كانت قد بدأت تحضر نفسها منذ فجر التاريخ لأن تلعب دورا في تاريخ البحر المتوسط.

كيفية البحث في فجر التاريخ

تبقى مواصفات وطرق البحث في فجر التاريخ - رغم وجود بعض النصوص النادرة - غير واضحة، ذلك ان الباحثين الأثريين الذين

اهتمامهم بالآثار الكلاسيكية. ومن هؤلاء المختصين فيما قبل التاريخ نذكر م. ريجاس (M. Reygasse) وأ. ديروج (A. Deruge) ور. لودي (R. Le Du) وف. لوجار (F. Logeart) وقد اعتمد الباحثون المشار إليهم آراء س. جزيل وفرضياته، ثم حاولوا دراستها، وفي الأخير توصلوا إلى أن تاريخ تشييد واستعمال مقابر الدولن في شمال إفريقيا لا يتجاوز القرن الثالث ق.م⁽²⁴⁾.

وبدوره يشير م. ريجاس إلى أنه بعد أعمال جزيل التي توقفت في سنة 1927 م، لم يظهر هناك أي تقدم في ميدان معرفة فترة فجر التاريخ في المنطقة⁽²⁵⁾.

وهنا أود أن أشير إلى أن س. جزيل يرى في أعماله الخاصة بتاريخ المغرب القديم إلى أن هناك هوة تفصل بين المحطات الدولينية الأوروبية وبين تلك الموجودة في شمال إفريقيا، ثم يركز في رأيه ذلك على الفروق الشاسعة المعتمدة على المظهر الخارجي الأثاث الجنائزي. كما أن هناك فروق أخرى تتمثل في عدم تواجد المانهير (Les Menhirs) و الكروملش (Les Cromlechs) الحقيقية.

وعليه، فإن الخلاف غالبا ما يتمثل في أن قبور الدولن الإفريقية تبدو صغيرة الحجم إذا ما قيست بمثلتها في أوروبا، يضاف إلى ذلك خلوها من الممرات المغطاة، فيما عدا ما وجد في موقع اليز (Ellez) بتونس⁽²⁶⁾.

التدرج التاريخي

لقد بدأت بحوث فجر التاريخ في الجزائر منذ حوالي بداية القرن العشرين وكانت سابقة لتلك الخاصة بما قبل التاريخ، وعكس هذه

كما أن الفترة اللاحقة للنيوليتي والتي عرفت بفجر التاريخ كان الجزء الكبير منها معاصرا للفترة البونية. وقد كان للسكان المغاربة القدماء فيها بعض اللمسات المعمارية ولو أنها كانت بدائية وقد تمثل ذلك في الأوابد والقبور الجنائزية التي كان البعض منها يحمل لمسة معمارية بدائية. وفي غالب الأحيان كانت تلك المقابر المشار إليها أنفا خالية من الأثاث الجنائزي أو فقيرة منه للغاية⁽²¹⁾.

ومن جهته يعد س. جزيل، مؤرخا أكثر من انه أثريا، لذلك نراه يبحث في المواقع الأثرية علّه يعثر على معطى أدبي تاريخي يحدد به الجانب الكرونولوجي أو الترابط الزمني، للعصور التاريخية التي درسها. وبما أنه لم يعثر في المقابر الميجاليتية على بقايا حجارة السيلاكس (Silex) التي تحدد التعامل التجاري، فإنه بقي عليه اللجوء إلى الوثائق البونية والرومانية ولو استعمالها كان متاخرا⁽²²⁾.

بناء على ما سبق، فإن فكرة الترتيب التاريخي لفترة فجر التاريخ في شمال إفريقيا تبقى دائما حيسا على ما وجد في المقابر الميجاليتية وعلى نوعية هندستها المعمارية الجنائزية. وهي القاعدة الضرورية التي لا تقدم إلا افتراضا نسبيا، ذلك لأنها غير كافية ولذلك المؤرخ يحتاج إلى دراسة شكل تلك المقابر وطريقة بنائها وتنظيمها من حيث الإنتشار في المنطقة⁽²³⁾.

وتجدر الملاحظة إلى أن معظم المنقبين الذين باشروا أعمالهم في مقابر الدولن والبازيناس في شمال إفريقيا كانوا يهتمون بدراسة ما قبل التاريخ سواء أكانوا مختصين أو مهتمين به أكثر من

وهناك من الباحثين من يشك في المعاصرة الحضارية غير المتساوية بين السكان المحليين والتأثيرات الأجنبية تحت ضغط خارجي ويخلص هؤلاء الباحثون إلى أنه لا يوجد هناك ما يسمى بعصر المعادن المحلي. ومقابل ذلك يمكن أن نعثر على النقوش الليبية البسيطة والمزدوجة اللغة (الليبية - بونية). وفي غرف قبور الدولن توفر الفخار القرطاجي⁽²⁹⁾.

وهكذا يبدو أنه بالرغم من التشابه المعترف به بين مقابر الدولن الأوروبية والشمال الإفريقية وذلك منذ قرن من الزمن، فإنه يبدو أيضا مستحيلا دمج القبور الميجاليتية الإفريقية في مجموع المقابر الميجاليتية الأوروبية بصفة عامة، غاية ما هنالك أن الميجاليت الإفريقي، لم يكن معزولا في منطقة البحر المتوسط، فله ما يشبه في جنوب شرقي إسبانيا وكامل جزر البحر المتوسط وجنوب إيطاليا⁽³⁰⁾.

وعليه، فإنه يمكننا القول، بأن المقابر الميجاليتية في شمال إفريقيا تلتقي مع تلك البحر المتوسطية التي تطورت أثناء عصر البرونز وبداية عصر الحديد. غير أن ما يلاحظ هو أن التطور في شمال إفريقيا كان يتم بطيئا وأحيانا أخرى منعما، الأمر الذي جعل مقابرها تحتفظ بأشكالها القديمة حتى فترة متأخرة تاريخيا.

ووفقا للمنظور السابق، فإن مقابر فجر التاريخ الميجاليتية في منطقة البحر المتوسط، لها شخصيتها وترتيبها الخاص بها ولذلك فإن التدرج التاريخي في المنطقة لا يكون حقيقيا إلا إذا اعتمد على دراسة أثارها الجنائزي أو مظهرها القزمي من حيث شكل البناء إذا ما قيست بالدولن الأوروبية.

الأخيرة، فإن التاريخ لم يتلق الدعم الكاف من قبل علماء ما قبل التاريخ ولم تضم دراسته أو حقيقته إلى الفترة التاريخية.

وعليه، فإن ما يطلق عليه بفجر التاريخ في شمال إفريقيا لا يزيد على أنه تلاعب ذهني بالمصطلحات أو نظرة خاصة لوقائع متعلقة ببداية الفترة التاريخية، غاية ما هنالك أنها تمثل خط التماس بين فترتين مختلفتين من حيث الطرح والمصادر، لكنها تخدم كلا منهما بحثا عن الإنسجام التاريخي⁽²⁷⁾.

إن عدم توفر المختصين والمنهجية وبقاء كثير من الوثائق المادية الأثرية في غرف وأقبية المتاحف دون دراسة هي التي كانت وراء بقاء دراسة فجر التاريخ في المهمل، والحال أنها فترة ربط تاريخي هام بين حقبتين مختلفتين في التدرج التاريخي أولاهما تتمثل في ما قبل التاريخ وثانيهما في الفترة التاريخية، ولذلك وجب الإهتمام بها. وقد كان الإهتمام بالتدرج التاريخي من بين المعضلات التي لم تأخذ الإهتمام الكاف للدراسين القدماء الذين جعلوا فترة فجر التاريخ عبارة عن فترة سابقة للفترة التاريخية، لكنهم لم يبينوا بالضبط متى تبتدئ ومتى تنتهي.

وفي المغرب القديم كانت التأثيرات التاريخية قد تضاعفت منذ نهاية الألف الثانية قبل الميلاد تحت سيادة صور أولا ثم قرطاجة ثانية وروما فيما بعد وهو ما يعرف بالتأثيرات الاستعمارية القديمة وذلك ما جعل المغاربة القدماء النيوليتيين ينسحبون إلى الداخل إلى حيث لا يستطيع اللحاق بهم، ومع ذلك فقد غزاهم استعمال المعادن وفخار دولاب الخزاف⁽²⁸⁾.

الجانب الأنثروبولوجي

لم تتضح معالم هوية المغاربة القدماء أثناء الفترة التاريخية بل بقيت تلك الهوية غامضة بمثل ما كانت عليه قبل ذلك.

إن ضياع الكتابات القرطاجية كانت قد أطالت عهد فجر التاريخ في شمال إفريقيا. كما أن الثقافة الإغريقية في شمال إفريقيا والتي لم تمتد إليها يد الرومان بالتهديم أو التشويه كانت هي الأخرى متأخرة في الدخول إلى المنطقة. إذا تساءلنا عن الشروط التي يمكن بواسطتها تحديد الجانب الأنثروبولوجي للإنسان المغربي القديم لا بد أن نعود إلى الوراء ولو قليلا لتتصفحنا بقايا مخلفات الإنسان القفصي والإيبيري والمغربي ممثلا في إنسان مشتي العربي ثم ندرج بعد ذلك إلى الإنسان النيوليتي وبقايا فجر التاريخ. وهنا لا بد أن نشير إلى أن القفصيين البحر متوسطيين، لم يعرفوا إلا بنسبة قليلة وذلك من خلال بقاياهم الأثرية العظمية، كما أن أحفادهم النيوليتيين والفجر تاريخيين لم يتركوا إلا بقايا عظمية متفرقة في المنطقة القفصية، لا سيما في الشمال الشرقي الجزائري وشمال غرب تونس. من ذلك مثلا قابل ب. روائي (P. Royer) بقايا رؤوس القفصيين ذوي الملامح الزنجية الذين عثر عليهم في موقع مساكنه بالشرق الجزائري برؤوس الطوارق⁽³¹⁾.

غير أنه ليس هناك ما يثير الإهتمام في بقايا العظام البشرية التي عثر عليها في الداموس الأحمر بالقرب من تبسة⁽³²⁾.

هذا بالنسبة للقفصيين ذوي الملامح الزنجية، أما من الإيبيري - مغاربة، فإنه ليست لنا شواهد هامة يعتمد عليها فيما عدا تلك التي عثر عليها في

أطراف بلاد المغرب القديم مثل البقايا العظمية التي عثر عليها في موقعي كهف العقاب (Kef-El-Agab) بتونس ودار السلطان بالمغرب الأقصى. ففي كهف العقاب يذكر الدكتور فالوا (Dr Vallois) إن مجموعة عظام المواقع البشرية التي تنتمي إلى الجنس الأبيض وذلك اعتمادا على ملامح بقايا. جثث أناسها، وليس بينها ما ينتسب إلى الجنس الزنجي. وقد تواصلت أنواع هذا الجنس (الأبيض) ممثلة في المغاربة البحر متوسطيين الحاليين⁽³³⁾.

أما عن بقايا إنسان مشتي العربي أو ما يعرف بالإيبيري - مغاربة أو "الإنسان المشتوي"، فقد تركزت بقاياهم العظمية في المنطقة الساحلية والتالية وبعض المناطق الداخلية المغربية. وعلى سبيل المثال فقد وجدت بقايا تلك المجموعات البشرية في كل ملاجئ الضباع وجبل الفطراس بالأوراس وكدية الخروبة بالقرب من الجزائر العاصمة غير أن الباحثين ليسوا متأكدين من وجود تلك البقايا في موقع علي باشا بالقرب من بجاية. ولا يستبعد أن وجود مثل هذه النوعية البشرية النيوليتية كان قد تواصل حتى فجر التاريخ في بلاد المغرب القديم⁽³⁴⁾.

ومن جهته يحاول ر. فوفري (R. Vaufrey) أن يربط بين مصر القديمة وبقية شمال إفريقيا أنثروبولوجيا وذلك منذ فترة النيوليتي. وكان الطريق الذي سلكته تلك الروابط البشرية هو منطقة الصحراء المغربية الشرقية. وأن عبادة قرص الشمس الذي يحمله الكباش أمون على رأسه يعزز تلك العلاقات، لا سيما وقد وجد ما يشابهها في الرسوم الصخرية المغربية في كل من رسوم كباش الجنوب الوهراني ومنطقة آفلو بالأغواط⁽³⁵⁾.

ومن جهته يرى س. جزيل أن القبور الدولمينية في شمال إفريقيا لم تحاك القبور الفينيقية السردابية التي كانت متوافرة على السواحل، بل بالعكس من ذلك، فإن الفينيقيين هم الذين قلدوا في بعض الأحيان القبور الميجاليتية، لا سيما قبل إشعاع حضارتهم على السكان المحليين⁽³⁸⁾.

في نهاية هذا الموضوع يمكن أن نتساءل عن الشروط التي يمكن بواسطتها تحديد بصمات انتهاء فجر التاريخ في المنطقة المغاربية، ذلك لأن أدوات الأثرية كانت لا تختلف عن أدوات الآثار الريفية أثناء الفترة التاريخية في منطقة شمال إفريقيا؟ فالآثار التاريخية الريفية كانت تتطور ببطء، ضف إلى ذلك أن الباحثين الأثرين والمؤرخين كانوا قد وجهوا عنايتهم في بداية الأمر إلى النمو التاريخي والأثري في المدن وأهملوا غيره، لا سيما ذلك الذي لم يتفنيق أو يترومن، بل بقي أصحابه يعيشون على هامش التاريخ.

وعلى هذا الأساس، فإن الحديث عن وضع شروط ومعالج تحديد فجر التاريخ وفقا للدراسات الحالية يصبح ضربا من الخيال ولا يخضع للمقاييس العلمية. غاية ما هنالك أن التسمية تبقى مستمرة حتى يظهر ما يدعم حلقة الربط تلك التي تقرر بين حقبتين تاريخيتين مختلفتين إحداهما تعتمد على المصادر المادية وتنتمي إلى ما قبل التاريخ (فترة النيوليتي) وثانيهما تاريخية يركز البحث فيها على مصادر المادية والنصوص الكتابية وتعاف بالفترة التاريخية.

وبصفة عامة كانت بقايا العظام الإنسانية التي اكتشفت في المقابر الميجاليتية العائدة إلى فجر التاريخ قريبة من عظام الإنسان الحالي في شمال إفريقيا ولم تظهر عليها علامة ثقب عظام الرأس مثل ما كان يعمل به في فترة النيوليتي، كما أنه لم يعثر أيضا في مقابر الدولن تلك على فؤوس حجرية مصقولة أو أي أدوات أخرى معدنية تعود إلى العصر النحاسي أو البرونزي. وكل الأدوات المعدنية كانت تتمثل في الحلبي يضاف إليها الفخار وأشياء أخرى غير معروفة الإستعمال عائدة إلى فترة متأخرة مصقولة أو أي أدوات أخرى معدنية. تعود إلى العصر النحاسي أو البرونزي. وكل الأدوات المعدنية كانت تتمثل في الحلبي يضاف إليها الفخار وأشياء أخرى غير معروفة الإستعمال عائدة إلى فترة متأخرة وكثيرا ما تظهر عليها تأثيرات حضارات البحر المتوسط التي قد تركت بصماتها ظاهرة للعيان على السكان المحليين⁽³⁶⁾.

وبدورها تبدو عظام الجثث الإنسانية التي عثر عليها في المقابر الميجاليتية بشمال إفريقيا متطورة إلى حد ما إذا ما قيس بتلك العائدة إلى العصور الحجرية السابقة. وقد لمس الباحثون في عظام تلك الجثث وجود بقايا عنصر الإنسان الأبيض والإنسان المحلي الليبي الذي امتزجت عظامه مع الإنسان الزنجي مما جعلهم يتأكدون من وجود هجين بين هؤلاء السكان.

وعلى هذا الأساس فإنه من الناحية الأنثروبولوجية والأثرية يوجد فراغ بين الأجيال يمكن أن يتقارب أو يتمحي بتوالي الدراسات الأنثروبولوجية في المنطقة المغاربية⁽³⁷⁾.

الهوامش

يضاف إليها اللسمات المعمارية الإغريقية (الأعمدة الأيونية) والخلق المصري المشرقي، لمزيد من المعلومات أنظر G. Camps, monuments et rites funéraires..P 209, pl., XI.

(16) - الإغليد: هو حاكم عسكري ومدني في نفس الوقت وهو يقابل السوفيت عند الفينيقيين، غاية ما هناك أن هذا الأخير هو عبارة عن "قاض حاكم". وقد كان كل من سيفاقس وماسينيسا يحملان لقب "إغليد" وملك في نفس الوقت.

(17) - St Gsell, H.A.A.N., R.IV., P 133 et T.VI, P 83.

(20) - St Gsell, H.A.A.N., T, P 213 - 282.

(21) - G. et H. Camps, la nécropole mégalithique du djebel Mazela à Bounouara, éd. A.M.G., Paris 1964, P 7 - 14.

(22) - St Gsell, H.A.A.N., T.VI, 1927, P 232 - 235.

(23) - G. Camps, la névropole de Draria El-Achour, libyca, Archéol. epigraph., T.III, 1955, P 225 - 264.

(24) - St Gsell, H.A.A.N., T.VI, P 232 - 236.

25 - M. Reygasse, les âges de la pierre dans l'Afrique du nord (Algérie), Histoire et Historiens de l'Algérie, 1931, P 37 - 70.

(26) - M. Reygasse, Monuments Funéraires préhistoriques de l'Afrique du nord, A.M.G. Paris 1950, P 118.

(27) - A. Ruhlmann, le timulus de Sidi Slimane, Buul. De la société de préhistoire du Maroc, T.VII, 1939, P 37 - 70.

(28) - G. Camps céramiques des monuments mégalithiques, collection du Musée du Bardo, Alger, 1952, P 513 - 550.

(29) - Ibid, P 526.

(30) - Dr Brtholon et E. Chantre, recherche anthropologiques dans la Berberie orientale, (Tunisie, Algérie), Lyon 1931, P 598.

(31) - L. Balout, les hommes préhistorique du Maghreb et du Sahara, 1954, Gisement N° 53.

(32) - Ibid, Gisement N° 54.

(33) - Ibid, Gise N° 53.

(1) - رشيد الناضوري، المغرب الكبير ج1، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1966. ص 123.

(2) - P. cintas, Contribution à l'Etude de l'Expansion Carthaginoise au Maroc, Paris 1954, P. 9.

(3) - G. Camps, Monuments et Rites funéraires Protohistorique, Arts et Métiers Graphiques, Paris, P 29: L. Balout, Découverte d'un squelette humain préhistorique dans la région de Tébessa, Bull. De la soc. d'hist. n° 12 P. 181.

(4) - Histoire nat, de l'Afrique de nord, T. XL 1949, P 193 - 195.

(5) - St Gsell, H.A.A.N.T.I, Parise 1921, P 271 - 272.

(6) - L. Balout, Préhistoire de l'Algérie, ed, A.M.G. Paris 1958, p 95 - 98: P. Bardin, la Grotte du Kef-el-Agab (Tunisie), Libyca, anthrop. Archéol. Préhistorique, T. I, 1953 P 271.

(7) - 308.

(8) - P. Pallary, Instruction pour les recherches préhistorique dans le N. Ouest de l'Afrique, Alger 1909, ch. XIV, P. 82 - 91.

(9) - G. Camps. Massinissa ou les débuts de l'histoir. Imprimerie officielle, Alger 1961, p 93 - 94.

(10) - G. Camps. Monuments et rites funéraires protohistorique, P 37 - 44.

(11) - Dr. P. Roffo, Sépultures indigènes pre-islamique en pierres sèches. Etude sur tois nécropoles de l'Algérie Centrale, rev. afri., T. 82, 1938, P 197 - 240.

(12) - M. Ezennat, L'archéologie marocaine en 1955 - 1957, bull. d'archéol. Marocaines T. II. 1957, P 199 - 229.

(13) - A. Mahjoubi, les cités Romaines de Tunisie, société tunisienne de diffusion, Tunis sans date P 9 - 29: St Gsell, H.A.A.N., T. VI. P 232.

(14) - P. Cinats fouilles puniques à Tipasa, Rev. Afric. T. xcii. 1948, P 263 - 330.

(15) - يعود تشييد بناء المدراسن إلى القرن الثالث ق. م، وهو عبارة عن تقليد وتطور لقبور البازيناس المحلية،

- (37) - M. Reygasse, monuments funéraires pré-islamiques de l'Afrique du Nord, éd. Atr et métiers graphiques, Paris 1950, P. 118.
- (38) - Ibid, P. 68.
- (39) - St Gsell, H.A.A.N.T.VI, P. 175.

- (34) - P. Bardin, la grotte du Kef-El-Agab (Tunisie) Gisement néolithique, Libyca, T.I, 1953, P. 30.
- (35) - G. souville, «les grottes à ossements et industries préhistorique de l'ouest d'Alger» Libyca, T.I, 1953, PP. 17 -53.
- (36) - J. Vercoutter, l'Egypte ancienne, Patis 1947, PP. 56 -57.